الأخلاق وليس الديمقراطية

البروفيسور عبد الستار قاسم
sattarkassem@hotmail.com

يستمر البحث العربي عن حل سحري يخرج الأمة مما هي فيه من تخلف وضعف وهوان. ولا غرابة بأننا نحن العرب نتعلق بنجاحات الآخرين سواء كانت من أعمال الحاضرين أو الغائبين الذين مضى عليهم الدهر. الآن هي موجة الديمقراطية التي يتعلق بهديرها أغلب الكتاب والمفكرين العرب، ويغازلها بخبث أغلب الحكام العرب. هناك ظن الآن أن تبني الديمقراطية سيخرج الأمة من هوانها، وستصبح على خير اقتصادي وثقافي وسياسي وأمني بمجرد أن فتح هذا الباب السحري.

ظن كثيرون منا عبر السنوات الستين السابقة أن الحل في نظريات وقوالب متعددة، منها ما كان إفرازا عربيا مثل البعث، ومنها ما كان إفرازا عالميا مثل الشيوعية والاشتراكية. باءت ظنوننا بالخيبة، واشترك التقدميون والرجعيون والثوريون والملكيون والجمهوريون واليساريون واليمينيون والملحدون والمتوارون بالدين بإلحاق الهزائم بالأمة على مختلف الصعد. رفع كثيرون أياديهم إلى السماء يطلبون انبعاث صلاح الدين أو خالد بن الوليد، بينما رآى آخرون في تجارب الآخرين ما يستحق النقل. لا صلاح الدين قام، ولا أثواب الآخرين على المقاس. سقف تمنياتنا مرتفع، لكن نظامنا الأخلاقي ليس مؤهلا لقيادتنا نحو النجاح، أو لتطبيق مثل الآخرين.

ستفشل الديمقراطية في بلادنا كما فشلت تجاربنا السابقة. لكل نظام بيئته، وهو يبقى انبثاقا لتدرج تاريخي في التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأصحابه. تجارب الأمم تتباين وتختلف، ولا يمكن لأمة أن تحيا بتجارب غيرها. الأمم تستفيد من بعضها لكنها لا تلقي بجلودها لتختفي معالمها فلا تعود إلى ما كانت عليه، ولا تصبح كما أراد لها الغير. نمت الديمقراطية وترعرعت في دول غربية لها سماتها التاريخية المختلفة عن سمات الأمم الأخرى مثل الأمة العربية، وطورت نظمها الأخلاقية ومعاييرها التعاملية وفق مقتضيات ذلك النمو. وعلى الرغم من وجود معالم أساسية لها، إلا أنها ما زالت تخضع للتطوير والتغيير وفق متطلبات المجتمعات التي أفرزتها.

(لو) كان للعرب أن يقيموا الديمقراطية في بلادهم لما استقامت كما هي في الدول الغربية لأن متطلباتها الأخلاقية تختلف عن المقومات الأخلاقية الناظمة للمجتمع العربي. كمثال: الكذب ممنوع في الديمقراطية لكن الزنا مسموح. في الأخلاق العربية، الكذب مسموح والزنا ممنوع يعاقب القانون الديمقراطي على الكذب لأن واضعيه يعون أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي لا يزدهر إلا في ظل الديمقراطية لا يعمل إذا ساد الكذب، أما الزنا فعبارة عن حرية شخصية وله علاقة بتنمية رأس المال من خلال الدعارة والاتجار بالجنس. لكن غياب الصراحة والوضوح في التعامل العربي فيؤدي إلى الكذب كوسيلة فعالة "لتمشية الشغل" على عكس الزنا الذي يلحق الأذى المرير بشرف العائلة.

من بعض التجارب الانتخابية في البلدان العربية، يظهر أن الديمقراطية العربية تختلط كثيرا بالتقاليد العربية إلى درجة أنها تتحول إلى مظهر ديمقراطي دون جوهر. من تجارب فلسطين ولبنان، تتخلل العملية الانتخابية أعمال كثيرة مخلة بقواعد الديمقراطية مثل تهديد الإعلاميين واللجوء إلى العائلية والقبلية وتقديم الرشوات وحيك المؤامرات وتحرير التهديدات وشراء وسائل إعلام وطرح وعود كاذبة وتدخل القوى الخارجية، الخ. ومن تجارب المنظمات التي تروج للديمقراطية في وطننا العربي نجد أن أغلب مسؤوليها استبداديين والممارسات داخلها قمعية.

صحيح أن الشعوب لا يمكن أن تتقن الديمقراطية بين ليلة وضحاها، لكن التجربة، مهما تعمقت، تبقى تجربة شعوب وأمم أخرى مسنودة بتاريخ من الأخذ والرد والأفراح والأحزان والانتصارات والهزائم الخاصة، وبرصيد هائل من القيم والعادات والتقاليد والرؤى والتطلعات. ولأن الديمقراطية نظام أخلاقي له خصائصه وميزاته، فإنه من المستبعد لنظام أخلاقي آخر أن يستوعبها دون أن يلقي بظلاله الثقيلة عليها. نحن أمة العرب لا نستطيع تطبيق النظام الأخلاقي الإسلامي في حين أننا نؤكد إسلامنا ليل نهار، فكيف بنا نطبق نظاما يقول عنه عدد لا بأس به منا أنه نظام كفر وزندقة؟

أرى أنه من المهم التحدث عن نظام أخلاقي يتواصل عبر الحقب الزمنية وينطلق نحو البناء والتقدم. مشكلتنا حسبما أرى أخلاقية وليست مجرد نظام سياسي يسود. النظام السياسي هو ابن النظام الاجتماعي المحكوم بشبكة مترابطة من القيم الأخلاقية، ولن يستقيم عالم السياسة ما لم يستقم عالم الأخلاق. ما فائدة الديمقراطية إذا كانت قيم النفاق والدجل هي التي تحكم الرئيس والمرؤوس، وإذا كانت قيم الشك هي التي تسيطر على البائع والمشتري، والتورية علاقة الأب والابن؟

من المهم أن نحوّل ما نتمناه إلى قيم أخلاقية. نحن نريد حرية ليس لأن الديمقراطية تريد ذلك، إنما لأن أخلاق التقدم تتطلب ذلك، ولا نرفض الكذب لأنه ممنوع ديمقراطيا وإنما لأن بناء علاقات الثقة تتطلب ذلك، ونحن نرفض الزنا لما يجره من بغضاء وإهانة للإنسان وليس لأن مسألة شخصية قد مُسّت؛ وهكذا.

نحن في بلاد العرب بحاجة إلى ثورة أخلاقية وليس إلى مجرد تحول ديمقراطي. ما يدعو إليه أغلب كتابنا الآن من ديمقراطية يبقى مؤقت التأثير ورهن التحولات الجارية في العالم الغربي الذي يحول الإنسان إلى مجرد برغي في الآلة الرأسمالية التحررية الضخمة. نحن بالتأكيد لا نجري وراء أوهام الحرية، وإنما نريد إقامة حرية حقيقية تستند على عمق أخلاقي قادر على المضي والرقي مع تقدم التجربة. لا أريد أن أكون قادرا على قول ما أريد فقط، وإنما أريد أن أرى مفعول قولي ضمن نظام أخلاقي صلب يعمق التميز والعمل الجماعي والتعاون المتبادل.

الأرضية الأخلاقية للتقدم

بروفيسور عبد الستار قاسم
14/كانون ثاني/2006

ينشب جدل في كثير من الأحيان حول أخلاق العرب وأخلاق الغرب وعلاقتها بالتقدم. هناك من يقول إن الغرب بلا أخلاق والدليل على ذلك الإباحة الجنسية والتفكك الأسري، وإذا كان قد حقق إنجازات في المجالات المادية فذلك لأنه أخذ الكثير من المعايير الأخلاقية من المسلمين؛ منا نحن.

فريق آخر يقول إن الأخلاق متأصلة عند أهل الغرب، وإن ما نعتبره نحن رذيلة ليس بالضرورة رذيلة لدى أهل الغرب، ويضيفون بأن أخلاقهم قادتهم إلى التفوق، وأخلاقنا نحن لم تفعل ذلك. هم تقدموا، ونحن ما زلنا نجر أذيال الهزيمة.

قد لا تكون أقوال وروايات التنوير المتبادل مفيدة في هذا المجال ذلك لأن الأمم تتفاعل تبادليا، وتتعلم من تجارب بعضها. لكل أمة نصيب في المساهمة في الحضارة العالمية، وتتذبذب قدرتها على العطاء انخفاضا وصعودا عبر الزمن. مثلما أفدنا العالم نحن في عصورنا الذهبية، هناك أمم

أخرى قدمت للعالم في عصور نهوضها؛ ومثلما أخذ عنا أهل الغرب في الزمان الغابر، نحن نأخذ عنهم الآن.

تنهار جدلية المنحازين لرقي أخلاقنا في الوقت الحاضر أمام الحقيقة الموضوعية التي تواجهنا بقوة. نحن مهزومون أمام الغرب من النواحي العسكرية والعلمية والتقنية، ونحن لا نستطيع استغلال ثرواتنا بدون تقنية الغرب وخبرائه، ولا نستطيع توفير لقمة الخبز لأنفسنا إلا بالاستيراد من الغرب. حتى أن الكثير من مشاكلنا الداخلية لا تجد حلا لها إلا بتدخل أهل الغرب. الأمثلة التي تدحرنا نحو الصمت كثيرة. هذا لا يعني أن الغرب لا يعاني من مشاكل أخلاقية لها وقعها على الحياة، لكن المسألة لا تقاس فقط بما يعجبني وبما لا يعجبني، وإنما بالمسيرة الكلية لحركة التقدم المادي والمعنوي.

لنا في تفسير الفلسفة السياسية لمجريات التاريخ ما يساعد على فهم مسيرة التقدم وتحقيق الإنجازات على مختلف المستويات المادية والمعنوية. ناقش الفلاسفة هذه المسألة عبر التاريخ، وما زالت تستحوذ على الرؤى الاستراتيجية للتغيير الإيجابي وعملية البناء، وقدمت الأديان طروحات مميزة نحو إقامة أمم متكافلة متضامنة تستند أساسا على معايير أخلاقية موحى بها، وركز بعضها وعلى رأسها الدين الإسلامي على النواحي العملية في البناء الأخلاقي أكثر مما ركز على الشعائر والطقوس. تقول الفلسفة بأن هناك أرضية أخلاقية للتقدم، وإن حصوله مرتبط بتوفرها. إن لم تتوفر مقومات أخلاقية معينة، فإن التقدم يبقى أسيرا للتطور التاريخي الموضوعي، ولن ينتقل إلى التطوير التاريخي الذاتي الذي يدفع بقوة وعن سابق وعي نحو مستويات أعلى وأرقى من الأداء الإنساني. الأمم الحية لا تبقي تقدمها ضمن التطور الموضوعي للتاريخ، وإنما تختار السير في الدفع الذاتي الواعي لتحقق خطوات متسارعة من الرقي في مختلف الميادين.

يتطلب التقدم قيما أخلاقية تتناسب مع الطموح. إنه يتطلب النشاط والحيوية والعمل الجماعي والتعاون المتبادل والحرص على الوقت والوفاء بالعهد والوعد والالتزام بالأمانة والدفاع عن الحقوق والقيام بالواجب وإقامة العدل، الخ. إنه لا يتحقق أبدا مع وجود قيم متدنية مثل الكذب والكسل والخيانة والنميمة وإهدار الوقت والاعتماد على الآخرين والرهبنة والكهنوتية. تحقق الأمم تقدما إذا قررت الاعتماد على سواعد أبنائها وتعزيز قيم العطاء، أما الأمم التي تختار الاعتماد على الآخرين والبقاء على فراش الاسترخاء والشهوة فتبقى مستغرقة في التخلف والذل والهزائم.

الأمر يمكن قياسه على شخص يريد تحقيق شأن علمي. إذا لم يتسلح هذا الشخص بالسهر والمثابرة ومتابعة القراءات فإنه بالتأكيد لن ينجز ما يصبو إليه. كسله يقضي على طموحه ويحوله إلى مجرد تمنيات. المعنى أن الإنجاز العلمي يتطلب أرضية أخلاقية واضحة المعالم، وهي سابقة على تنفيذ المشروع. عليه يمكن مثلا تفسير فشل الغالبية الساحقة من مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية العربية. خطط كثيرة فشلت بسبب عدم الانسجام بين التطلعات المبنية داخلها وبين أخلاقيات الناس الذين من المفروض أن يقوموا على تنفيذها. تمت سرقة أموال كثيرة، وتوظيف أناس غير مهرة يخربون أحيانا ولا يعمرون، وهدر الوقت في نشاطات بعيدة عن مصلحة الخطة أو المشروع، الخ. وعليه أيضا يمكن تفسير الهزائم العسكرية العربية على الرغم من أن العرب لم تنقصهم المعدات والأعداد. هذا صحيح أيضا بالنسبة لمؤسساتنا العلمية المنتشرة بكثافة على طول الوطن العربي وعرضه. إسرائيل، وهي عبارة عن دويلة صغيرة، تنتج علميا أكثر بكثير مما تنتج البلدان العربية مجتمعة؛ علما أن ما ينتجه العلماء الصهاينة يتميز بنوعية عالمية ويتم تداوله على المستوى العالمي، وما ننتجه نحن يبقى في الغالب ضمن الدوائر المحلية.

مسيرة التقدم تتطلب أولا وقبل كل شيء الرقي الأخلاقي بما يعنيه من أخلاق منسجمة مع التطلعات والتزام بها ومحاسبة عليها. ركزنا في الكثير من جامعاتنا على كليات العلوم والهندسة والصيدلة على أمل أن نلحق بالتقدم العلمي في مجال العلوم الطبيعية، وأهملنا إلى حد كبير كليات الآداب والعلوم السياسية والتربية والشريعة. بالرغم من ذلك لم نلحق بالدول التي تكتشف وتخترع. كان من الأولى دعم الكليات الأدبية لأنها هي التي تحدث التغيير الأخلاقي المطلوب إذا شئنا لتعليمنا أن يكون أخلاقيا، ولأنها هي التي تمهد الأرضية الخصبة لنجاح جهودنا في مجال العلوم الطبيعية. لكن هل حكوماتنا تريد لتعليمنا أن يكون أخلاقيا؟ أين سيذهبون إن هم أرادوا ذلك؟